

حل الخلافات الأسرية في المجتمع الصومالي بين الشريعة الإسلامية والعرف الصومالي

عمر أحمد عمر

حلّ الخلافات الأسرية في المجتمع الصومالي بين الشريعة الإسلامية والعرف الصومالي

دراسة تحليلية

إعداد: عمر أحمد عمر «صلاح الدين»

طالب دكتوراه وباحث ومحاضر في جامعة عمود، كلية الصحة العامة والتغذية

Family Dispute Resolution in Somali Society between Islamic Sharia and Somali Custom: An Analytical Study

، Researcher، Prepared by: Omar Ahmed Omar “Salahadin” — PhD Candidate
School of Public Health and Nutrition and Lecturer at Amoud University

الملخص

تتناول هذه الدراسة حلّ الخلافات الأسرية في المجتمع الصومالي من خلال العلاقة بين الشريعة الإسلامية والممارسات العرفية الصومالية، مع التركيز على دور الأسرة والمجتمع وشيوخ القبائل في معالجة النزاعات الزوجية. وتهدف إلى بيان الأسس الإسلامية للإصلاح الأسري، وتحليل أبرز صور الخلافات الأسرية وأسبابها في المجتمع الصومالي، ودراسة دور العرف في حلها، وتقييم الممارسات العرفية التي قد تتعارض مع المبادئ الإسلامية أو حقوق أحد الزوجين. واعتمدت الدراسة المناهج الوصفي والتحليلي والاستقرائي والمقارن، بالرجوع إلى القرآن الكريم والسنة النبوية والفقه الإسلامي والقواعد الفقهية وبعض الدراسات الاجتماعية ذات الصلة بالأسرة الصومالية. وتخلص الدراسة إلى أن العرف الصومالي يمثل آلية اجتماعية مهمة للإصلاح، وأن لشيوخ القبائل دوراً مؤثراً في الوساطة، غير أن بعض الممارسات تحتاج إلى تطوير، ولا سيما حين يتأثر الإصلاح بالانتماء القبلي أو نقص التأهيل الشرعي أو الضغط الاجتماعي أو إكراه أحد الزوجين على قبول تسوية لا تحفظ حقوقه. وتقتصر الدراسة نموذجاً تكاملياً تكون فيه الشريعة

مرجعية حاكمة، والعرف الصحيح وسيلة للإصلاح، وشيوخ القبائل وسطاء اجتماعيين، والعلماء المؤهلون مرجعاً شرعياً، والمختصون الأسريون معالجين للأبعاد الاجتماعية والنفسية، والقضاء جهةً للتدخل عند تعذر الإصلاح أو الحاجة إلى قرار ملزم.

الكلمات المفتاحية: الخلافات الأسرية، الإصلاح الأسري، العرف الصومالي، شيوخ القبائل، الشريعة الإسلامية.

Abstract

This study examines the resolution of family disputes in Somali society through the relationship between Islamic Sharia and with particular attention to the Somali customary practices and clan elders in resolving communities' role of families marital conflicts. The study aims to identify the Islamic analyze the major forms foundations of family reconciliation examine the and causes of family disputes in Somali society and evaluate role of custom in resolving such disputes customary practices that may conflict with Islamic principles or the rights of either spouse. The study adopts descriptive and comparative approaches through inductive analytical Islamic Prophetic Sunnah reference to the Qur'an and relevant social studies legal maxims jurisprudence concerning Somali families. The study concludes that Somali customary practice constitutes an important social mechanism for reconciliation and that clan elders have a significant role in some practices require mediating disputes. However particularly where reconciliation is influenced development social insufficient religious expertise by clan affiliation or coercion of one spouse to accept a settlement that pressure

does not adequately protect his or her rights. The study proposes an integrated model in which Islamic Sharia serves as sound custom functions as a means of ‘the governing reference qualified ‘ clan elders act as social mediators‘reconciliation family specialists address ‘scholars provide religious guidance and the judiciary ‘social and psychological dimensions intervenes when reconciliation fails or a binding decision is required.

Somali ‘ family reconciliation‘Keywords: Family disputes
Islamic Sharia. ‘ clan elders‘custom

المقدمة

تعد الأسرة اللبنة الأولى في بناء المجتمع، وبصلاحها واستقرارها يتحقق قدر كبير من الاستقرار الاجتماعي، بينما يؤدي تفككها واستمرار النزاعات داخلها إلى آثار تمتد إلى الأبناء والأقارب والمجتمع بصورة عامة. ولهذا أولت الشريعة الإسلامية الأسرة عناية كبيرة، فنظمت العلاقة بين الزوجين، وبينت الحقوق والواجبات، وشرعت وسائل متعددة لمعالجة الخلاف قبل أن يتحول إلى شقاق أو فراق.

قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: 21أ]

كما شرعت الشريعة التحكيم عند اشتداد الخلاف، فقال تعالى:

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: 35]

وقد عرف المجتمع الصومالي عبر تاريخه أنماطاً متعددة من الإصلاح الاجتماعي، وكان لشيوخ القبائل وكبار العائلات دور في احتواء النزاعات وتقريب وجهات النظر. ويستند هذا الدور إلى مكانة اجتماعية متوارثة، وإلى طبيعة المجتمع الصومالي القائم تاريخياً على الروابط الأسرية والقبلية.

غير أن التحولات التي شهدتها المجتمع الصومالي في العقود الأخيرة، وما صاحبها من تغير في بنية الأسرة، والهجرة، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، والتعليم، ووسائل الاتصال الحديثة، أدت إلى ظهور أنماط جديدة من النزاعات الأسرية.

وقد أشار عبدالوهاب علي مؤمن إلى جملة من التحولات التي طرأت على الأسرة الصومالية، ومنها الانتقال في بعض الحالات من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، وتقلص بعض وظائف الأسرة، وظهور

مشكلات تتعلق بالطلاق والعنف الأسري والخلافات الزوجية وضعف التواصل بين الأقارب¹. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة العلاقة بين الشريعة الإسلامية والعرف الصومالي في مجال الإصلاح الأسري، ليس بهدف إلغاء العرف أو رفض دور شيوخ القبائل، وإنما بهدف تقويم هذا الدور وتحديد حدوده الشرعية والاجتماعية، وبيان الجوانب التي يمكن تطويرها.

مشكلة البحث وأسئلته

تتمثل إشكالية البحث في وجود تعدد في المرجعيات والأساليب المستخدمة في حل الخلافات الأسرية داخل المجتمع الصومالي؛ إذ تتداخل المرجعية الشرعية مع العرف الاجتماعي والقبلي. وتظهر المشكلة بصورة أوضح عندما يتولى بعض شيوخ القبائل معالجة النزاع الأسري اعتماداً على الخبرة الاجتماعية والعرف المتوارث، دون الاستعانة بالمتخصص الشرعي أو الأسري، مما قد يؤدي في بعض الحالات إلى حلول لا تحقق جميع الحقوق الشرعية، أو تتأثر بالانتماء القبلي، أو تمارس ضغطاً اجتماعياً على أحد الزوجين للقبول بحل معين.

وعليه، تتمحور الإشكالية الرئيسة حول السؤال الآتي:

كيف يمكن تطوير آليات حل الخلافات الأسرية في المجتمع الصومالي بما يحقق التكامل بين الشريعة الإسلامية والعرف الصومالي، ويحفظ حقوق الزوجين والأبناء؟

مؤمن، عبد الوهاب علي، «واقع الأسرة الصومالية في ظل المتغيرات المعاصرة»، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 11 سبتمبر 2013 م؛ بيانات النشر غير مستكملة في الأصل.

ثانيًا: أسئلة البحث

يتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

ما مفهوم الخلافات الأسرية والإصلاح الأسري في المنظور الإسلامي؟

ما أبرز أسباب الخلافات الأسرية في المجتمع الصومالي؟

ما مكانة العرف الصومالي في معالجة النزاعات الأسرية؟

ما طبيعة الدور الذي يؤديه شيوخ القبائل في الإصلاح الأسري؟

ما أبرز مواطن القوة والقصور في الإصلاح العرفي؟

ما مدى توافق الممارسات العرفية مع مبادئ الشريعة الإسلامية؟

كيف يمكن بناء نموذج تكاملي للإصلاح الأسري في المجتمع الصومالي؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

بيان الأسس الشرعية للإصلاح وحل الخلافات الأسرية.

تحليل واقع الخلافات الأسرية في المجتمع الصومالي.

بيان دور العرف الصومالي وشيوخ القبائل في الإصلاح الأسري.

تقويم الممارسات العرفية في ضوء الشريعة الإسلامية.

الكشف عن أبرز جوانب القصور في بعض آليات الإصلاح التقليدي.

بيان أثر الضغط القبلي والاجتماعي في بعض حالات الإصلاح.

تقديم نموذج مقترح يجمع بين المرجعية الشرعية والخبرة الاجتماعية.

أهمية البحث

تتضح أهمية البحث في الجوانب الآتية:

الأهمية الشرعية: ارتباط الموضوع بأحكام الأسرة والصلح والتحكيم ورفع الضرر.

الأهمية الاجتماعية: ارتباط استقرار الأسرة باستقرار المجتمع الصومالي.

الأهمية العلمية: محاولة الجمع بين الدراسة الشرعية والتحليل الاجتماعي للعرف الصومالي.

الأهمية التطبيقية: إمكانية الاستفادة من نتائج البحث في تطوير آليات الإصلاح الأسري.

الأهمية المؤسسية: إمكانية الاستفادة من الدراسة في إنشاء مراكز للإرشاد والإصلاح الأسري.

حدود البحث

الحدود الموضوعية

يقتصر البحث على دراسة آليات حل الخلافات الأسرية، مع التركيز على العلاقة بين الشريعة الإسلامية والعرف الصومالي ودور شيوخ القبائل.

الحدود المكانية

المجتمع الصومالي، مع الاستفادة من بعض الدراسات المتعلقة بالصومال.

الحدود الزمنية

يركز البحث على واقع الأسرة الصومالية المعاصرة، مع الاستفادة من الخلفية التاريخية للعرف الصومالي.

منهج البحث

اعتمد البحث مجموعة من المناهج المتكاملة:

المنهج الاستقرائي: لتتبع النصوص الشرعية المتعلقة بالإصلاح الأسري والعرف والضرر والصلح.

المنهج التحليلي: لتحليل طبيعة الخلافات الأسرية والممارسات العرفية.

المنهج المقارن: للمقارنة بين آليات الإصلاح العرفي ومبادئ الإصلاح في الشريعة الإسلامية.

المنهج الوصفي: لوصف واقع الأسرة الصومالية وبعض مظاهر الخلافات الأسرية.

الدراسات السابقة

من الدراسات ذات الصلة دراسة عبد الوهاب علي مؤمن حول واقع الأسرة الصومالية في ظل المتغيرات المعاصرة، وقد تناولت التحولات التي طرأت على الأسرة الصومالية، وأبرز المشكلات التي تواجهها، ومنها الخلافات الزوجية والعنف والطلاق وضعف التواصل الأسري².

كما توجد دراسة بعنوان **A Sociological Evaluation on Divorce Causes in**

Somalia تناولت أسباب الطلاق من منظور اجتماعي. غير أن الاستفادة من نتائجها الرقمية التفصيلية تحتاج إلى الرجوع إلى النص الكامل للدراسة والتحقق من منهجها وعينتها.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتركيزها على التفاعل بين الشريعة الإسلامية والعرف الصومالي في عملية الإصلاح الأسري، مع تقويم دور شيخ القبيلة واقتراح نموذج تكاملي للإصلاح.

مؤمن، عبد الوهاب علي، «واقع الأسرة الصومالية في ظل المتغيرات المعاصرة»، مصدر سابق؛ بيانات النشر غير مستكملة في الأصل.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والشرعي للإصلاح الأسري

المطلب الأول: مفهوم الخلافات الأسرية

الخلاف في اللغة هو عدم الاتفاق والمخالفة، ويقال: «خالفه مخالفةً وخلافاً»، إذا لم يوافق في الأمر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاخْتِلَافِ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ﴾ [الروم: 22]، أي تباينها وتنوعها.

والأسرة في الاصطلاح هي الوحدة الاجتماعية التي تقوم أساساً على رابطة الزواج، وتتسع دائرتها لتشمل الأولاد والأقارب ذوي الصلة بها. وقد عرّف وهبة الزحيلي الأسرة بأنها «الجماعة المعتمدة نواة المجتمع، والتي تنشأ برابطة زوجية بين رجل وامرأة، ثم يتفرع عنها الأولاد...»

وبناءً على ذلك، يمكن تعريف الخلاف الأسري إجرائياً في هذه الدراسة بأنه: حالة من التباين أو عدم الاتفاق بين الزوجين أو أفراد الأسرة حول مسألة تتعلق بالحقوق أو الواجبات أو المصالح الأسرية، بحيث تحتاج إلى تدخل للحوار أو الإصلاح أو التحكيم منعاً لتحويلها إلى شقاق أو انفصال.

ويُقصد بهذا التعريف في الدراسة الخلافات التي تقع داخل الأسرة الصومالية، وبخاصة الخلافات الزوجية التي يتدخل في علاجها أفراد الأسرة أو شيوخ القبائل أو العلماء أو الجهات المختصة.

المطلب الثاني: اهتمام الشريعة الإسلامية بإصلاح الخلافات الأسرية

أولت الشريعة الإسلامية الأسرة عناية كبيرة؛ لأنها تمثل اللبنة الأولى في بناء المجتمع. وقد جعل القرآن الكريم العلاقة الزوجية قائمة على السكن والمودة والرحمة، فقال تعالى:

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: 21]

فالآية تؤسس للحياة الزوجية على السكينة والمودة والرحمة، وهي مقاصد تتأثر سلباً باستمرار النزاع والخصومة.

وقد قرر القرآن الكريم مبدأ الإصلاح عند وقوع النزاع، فقال تعالى:

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾

[النساء: 35]

وتُعد هذه الآية من أهم الأصول الشرعية في معالجة النزاع الزوجي؛ لأنها شرعت الانتقال إلى التحكيم عندما يصل الخلاف إلى مرحلة الشقاق، مع توجيه الحكّمين إلى الإصلاح.

ويظهر من الآية أن الشريعة لم تجعل مجرد وقوع الخلاف سبباً مباشراً لإنهاء الزواج، وإنما شرعت وسائل لمعالجته، مع مراعاة طبيعة العلاقة الأسرية وخصوصيتها.

المطلب الثالث: التحكيم بين الزوجين في الشريعة الإسلامية

أرشد القرآن الكريم إلى الاستعانة بحكم من أهل الزوج وحكم من أهل الزوجة عند خوف الشقاق، فقال

تعالى: ﴿فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: 35]

وتظهر في هذه الآية أهمية الاستفادة من البيئة الاجتماعية المحيطة بالزوجين في الإصلاح، إلا أن ذلك لا يعني أن كل قريب أو كبير عائلة يصلح تلقائياً للقيام بوظيفة الحكم.

وقد ذكر الطبري في تفسير هذه الآية أن المقصود بالحكمين النظر في أمر الزوجين، والسعي في إصلاح ما بينهما، وأنهما ينظران في أسباب الشقاق وما يمكن معه الجمع والإصلاح³.

الطبري، محمد بن جرير، «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»، ج6، ص694-686، القاهرة: دار هجر، الطبعة الأولى، 1422 هـ/2001م.

كما بين القرطبي أن اختيار الحكّمين مرتبط بالقدرة على النظر والإصلاح، وذكر جملة من الأحكام المتعلقة بعمل الحكّمين وصلاحيتهما⁴.

وهذا يقرر قاعدة مهمة في موضوع الدراسة، وهي أن التحكيم الأسري في الإسلام ليس مجرد تدخل اجتماعي، وإنما وظيفة إصلاحية لها ضوابط شرعية.

من أهم المبادئ التي ينبغي أن يقوم عليها حل النزاعات في الشريعة الإسلامية العدل.

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: 90]

وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ [الأنعام: 152]

والآية الأخيرة ذات دلالة مهمة في موضوع الدراسة؛ لأنها تؤكد أن القربة لا يجوز أن تكون سبباً في ترك العدل.

وعليه، فإن المصلح في النزاع الأسري ينبغي أن ينظر إلى القضية من منظور الحق والعدل، لا من منظور الانتماء العائلي أو القبلي.

وهنا تظهر أهمية التمييز بين الوساطة الاجتماعية والتحكيم الشرعي؛ فالوسيط قد يسعى إلى تقريب وجهات النظر، أما الحكم فيحتاج إلى معرفة القضية والنظر في حقوق الطرفين والالتزام بالعدل.

المطلب الخامس: الصلح في الشريعة الإسلامية

جعلت الشريعة الصلح وسيلة مهمة لإنهاء النزاع، قال تعالى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: 128]

كما قال سبحانه: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا﴾ [الحجرات: 9].

القرطبي، محمد بن أحمد، «الجامع لأحكام القرآن»، ج5، ص180-174، القاهرة: دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، 1384 هـ/1964 م.

وقد قرر النبي ﷺ أهمية الإصلاح بين الناس، فقال:

«ألا أدلكم على أفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة؟» قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «إصلاح ذات البين، فإن فساد ذات البين هي الحالقة»5.

فالحديث يدل على عظم منزلة الإصلاح، وأن إزالة أسباب النزاع من الأعمال الجليلة في الإسلام. ومن هنا يمكن القول إن الإصلاح الأسري لا ينبغي أن يكون مجرد إجراء لإنهاء الخصومة، وإنما ينبغي أن يستهدف إزالة أسبابها، وحفظ الحقوق، وإعادة الثقة، ومنع تكرار النزاع.

المطلب السادس: ضوابط الإصلاح الأسري

من خلال النصوص السابقة يمكن استخلاص مجموعة من الضوابط التي ينبغي مراعاتها في معالجة الخلافات الأسرية، ومن أهمها:

- أولاً: معرفة سبب النزاع. فلا يمكن معالجة المشكلة معالجة صحيحة دون معرفة أسبابها الحقيقية.
- ثانياً: سماع الطرفين. ينبغي ألا يعتمد المصلح على رواية طرف واحد، بل يستمع إلى الزوج والزوجة، كل على حدة عند الحاجة، ثم ينظر في القضية بصورة متوازنة.
- ثالثاً: العدل وعدم الانحياز. فالقرباة أو الانتماء القبلي لا ينبغي أن يؤثر في الحكم على القضية.
- رابعاً: مراعاة الحقوق الشرعية. فلا يصح أن يكون الصلح قائماً على إسقاط حق شرعي بالإكراه.
- خامساً: مراعاة المصلحة. المقصود من الصلح تحقيق الإصلاح، وليس مجرد إبقاء العلاقة الزوجية مهما كانت الظروف.

أبو داود، «سنن أبي داود»، كتاب الأدب، باب في إصلاح ذات البين، رقم 4919 ؛ والترمذي، «سنن الترمذي»، رقم 2509. والحديث صحيح.

سادسًا: السرية وحفظ الخصوصية. لأن نشر أسرار الزوجين قد يزيد النزاع ويؤدي إلى توسيع دائرة الخصومة.

سابعًا: الاستعانة بالمتخصصين عند الحاجة. فبعض النزاعات قد تحتاج إلى عالم متخصص في فقه الأسرة، أو مستشار أسري، أو مختص نفسي أو اجتماعي، بحسب طبيعة المشكلة.

المطلب السابع: شيخ القبيلة ودوره المحتمل في الإصلاح الأسري

يمثل شيخ القبيلة في المجتمع الصومالي شخصية اجتماعية ذات مكانة مؤثرة، وقد ارتبط دوره تاريخيًا بالمصالحة وحل النزاعات والمحافظة على العلاقات الاجتماعية.

وهذه المكانة يمكن أن تكون عنصرًا إيجابيًا في معالجة الخلافات الأسرية؛ إذ يستطيع الشيخ في بعض الحالات جمع الأطراف، وتهدئة التوتر، وتقريب وجهات النظر، والاستفادة من احترام المجتمع له.

غير أن هذه الوظيفة الاجتماعية لا تعني بالضرورة أن كل شيخ قبيلة يمتلك التأهيل العلمي اللازم لمعالجة جميع أنواع النزاعات الزوجية؛ فبعض القضايا تتعلق بأحكام دقيقة في الطلاق والخلع والنفقة والحضانة والمهر والعدة والحقوق الزوجية.

ومن ثم فإن المشكلة ليست في مشاركة شيخ القبيلة في الإصلاح من حيث الأصل، وإنما في طبيعة الممارسة ومدى توافقها مع الضوابط الشرعية.

وهذه النقطة تمثل أحد محاور البحث الأساسية؛ إذ تسعى الدراسة إلى اختبار مدى معرفة القائمين بالإصلاح القبلي بالأحكام الشرعية المتعلقة بالأسرة، ومدى مراعاتهم لحقوق الزوجين، ومدى تأثير قراراتهم بالأعراف القبليّة

المطلب الثامن: حدود العرف في معالجة الخلافات الأسرية

العرف من الأمور التي اعتنى بها الفقه الإسلامي، وقد قرر الفقهاء اعتبار العرف في مواضع متعددة، ما لم يخالف نصاً شرعياً أو أصلاً معتبراً.

قال ابن نجيم: «والعادة محكمة»، وهي إحدى القواعد الفقهية المشهورة⁶.

لكن اعتبار العرف ليس مطلقاً؛ فالعادة التي تخالف نصاً شرعياً أو تؤدي إلى إبطال حق ثابت لا تكون حجة لمجرد شيوعها بين الناس.

وبناءً عليه، فإن الأعراف الصومالية المتعلقة بالإصلاح الأسري يمكن أن تكون وسيلة نافعة إذا كانت تحقق المصلحة وتحفظ الحقوق ولا تتعارض مع الشريعة، أما إذا أدت إلى ظلم أحد الزوجين أو إكراهه على قبول ما لا يلزمه شرعاً، فإنها تحتاج إلى مراجعة وتقويم.

وهنا تتحدد العلاقة بين الشريعة والعرف في هذا البحث في صورة:

الشريعة الإسلامية مرجعية حاکمة، والعرف وسيلة اجتماعية مساعدة ما دام غير مخالف لها.

ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، «الأشباه والنظائر»، ص 93، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1413هـ/1993م.

المبحث الثاني: واقع حلّ الخلافات الأسرية في المجتمع الصومالي بين العرف والشريعة

المطلب الأول: مكانة الأسرة في المجتمع الصومالي

تحتل الأسرة مكانة مركزية في البناء الاجتماعي الصومالي، ولم تكن الأسرة في صورتها التقليدية مقتصرة على الزوج والزوجة والأبناء، بل كانت ترتبط بشبكة واسعة من الأقارب والعشيرة، وكان للأقارب وكبار السن والشخصيات الاجتماعية دور في معالجة المشكلات التي تقع بين أفرادها.

وقد أشار عبدالوهاب علي مؤمن إلى أن الأسرة الصومالية التقليدية كانت تؤدي وظائف اجتماعية واقتصادية وتعليمية ودينية وتربوية متعددة، وأن التحولات التي شهدتها المجتمع الصومالي أدت إلى تغيرات في بنية الأسرة ووظائفها، وظهور تحديات جديدة من بينها الخلافات الزوجية والعنف الأسري والطلاق وضعف التواصل بين الأقارب⁷.

ويكتسب هذا التحول أهمية خاصة عند دراسة آليات حل الخلافات الأسرية؛ لأن الوسائل التقليدية التي كانت تعمل داخل الأسرة الممتدة قد لا تكون دائماً كافية للتعامل مع طبيعة المشكلات الجديدة التي تواجه الأسرة الصومالية المعاصرة.

كما أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والهجرة والتحضر والتعليم ووسائل التواصل الحديثة أسهمت في إعادة تشكيل العلاقات بين الزوجين وبين الأسرة الممتدة، الأمر الذي يستدعي تطوير أساليب الإصلاح بما يجمع بين المحافظة على القيم الاجتماعية والاستجابة للواقع الجديد.

مؤمن، عبد الوهاب علي، «واقع الأسرة الصومالية في ظل المتغيرات المعاصرة»، مصدر سابق؛ بيانات النشر غير مستكملة في الأصل.

المطلب الثاني: مفهوم العرف الصومالي وأهميته في حل النزاعات

العرف هو ما استقر في نفوس الناس من جهة العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول، وتكرر بينهم حتى أصبح مألوفاً في معاملاتهم وسلوكهم.

وقد اعتبر الفقه الإسلامي العرف في عدد من الأحكام والمعاملات، لكن ذلك الاعتبار ليس مطلقاً، بل يشترط ألا يكون العرف مخالفاً لنص شرعي أو قاعدة قطعية.

وقد قرر الفقهاء قاعدة:

«العادة محكمة»، وهي من القواعد الفقهية الكبرى التي تدل على اعتبار العرف في مواضع متعددة. غير أن القاعدة نفسها لا تعني تقديم العرف على النص الشرعي؛ فالعادة إنما تعتبر عندما تكون صحيحة ولا تعارض حكماً شرعياً ثابتاً.

ومن هنا فإن العرف الصومالي يمكن أن يؤدي وظيفة إيجابية في حل الخلافات الأسرية إذا كان وسيلة لتحقيق الصلح وتقريب وجهات النظر وحفظ العلاقات الاجتماعية، لكنه يحتاج إلى تقويم عندما يتعارض مع حقوق ثبتت لأحد الزوجين بالشرعية الإسلامية.

المطلب الثالث: دور شيوخ القبائل في حل الخلافات الأسرية

يؤدي شيوخ القبائل في المجتمع الصومالي دوراً مهماً في مجال المصالحة الاجتماعية، ويستند هذا الدور إلى المكانة الاجتماعية التي يتمتعون بها، وإلى خبرتهم في العلاقات القبلية وقدرتهم على جمع الأطراف المتنازعة.

وقد يكون لهذا الدور عدد من الجوانب الإيجابية، منها:

سرعة الوصول إلى أطراف النزاع.

القدرة على جمع أفراد العائلتين.

الاستفادة من الثقة الاجتماعية التي يتمتع بها الشيخ.

المحافظة على العلاقات بين العائلات.

منع توسع الخلاف وتحوله إلى نزاع بين جماعات أوسع.

تقليل اللجوء إلى الخصومة الطويلة متى أمكن تحقيق الصلح.

وهذه الوظائف تتوافق في أصلها مع مقصد الشريعة في الإصلاح بين الناس، قال تعالى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾

[النساء: 128]

وقال سبحانه: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: 10]

وقد صح عن النبي ﷺ قوله:

«ألا أدلكم على أفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة؟» قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «إصلاح

ذات البين، فإن فساد ذات البين هي الحالقة»⁸.

وبذلك يمكن القول إن المشاركة الاجتماعية في الإصلاح ليست مشكلة في ذاتها، وإنما تكمن المسألة

العلمية في مدى توافق الممارسة مع أحكام الشريعة ومقتضيات العدل.

أبو داود، «سنن أبي داود»، كتاب الأدب، باب في إصلاح ذات البين، رقم 4919 ؛ والترمذي، «سنن الترمذي»، رقم 2509. والحديث صحيح.

المطلب الرابع: أوجه الاتفاق بين العرف الصومالي والشرعية الإسلامية في الإصلاح

هناك عدد من المبادئ التي يمكن أن يلتقي فيها العرف الصومالي مع الشريعة الإسلامية، ومن أبرزها:

أولاً: تفضيل الصلح على استمرار الخصومة

تسعى الأعراف الاجتماعية في الغالب إلى إنهاء النزاع وإعادة العلاقات إلى طبيعتها، وهذا يتفق مع أصل شرعي ثابت في الحث على الإصلاح.

ثانياً: الاستعانة بكبار المجتمع

تقوم بعض صور الإصلاح التقليدي على تدخل كبار السن والشخصيات الاجتماعية، وهو من حيث الأصل لا يتعارض مع قوله تعالى:

﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: 35]

ثالثاً: المحافظة على وحدة الأسرة

يسعى الإصلاح الاجتماعي إلى منع تفكك الأسرة، وهذا مقصد معتبر ما دام استمرار الزواج لا يؤدي إلى الظلم أو الضرر.

رابعاً: معالجة النزاع بصورة جماعية

في المجتمع الصومالي قد تتدخل العائلتان في حل النزاع، وهو ما يمكن أن يساعد على إزالة أسباب الخلاف إذا تم بصورة منضبطة، وحُفظت خصوصية الزوجين وحقوقهما.

المطلب الخامس: مواطن التباين بين بعض الأعراف والمبادئ الشرعية

على الرغم من وجود جوانب مشتركة بين العرف والشرعية، إلا أن بعض الممارسات العرفية قد تحتاج إلى مراجعة عندما تتعارض مع الأحكام الشرعية.

ومن أهم هذه المواطن:

1. تقديم الانتماء القبلي على العدل

قد تتحول القضية الزوجية في بعض الحالات إلى قضية بين جماعتين قبليتين، فيصبح الهدف المحافظة على مكانة العائلة أو القبيلة بدل البحث عن الحق.

وهذا يتعارض مع مبدأ العدل الذي قرره القرآن الكريم: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [الأنعام: 152].

فالقرباة لا تبرر الانحياز.

2. إجبار أحد الزوجين على قبول الصلح

الصلح المشروع يقوم على التراضي، ولا يصح أن يتحول الإصلاح إلى وسيلة لإجبار أحد الطرفين على التنازل عن حقه الشرعي لمجرد إنهاء الخصومة.

وقد جاء في الحديث:

«المسلمون على شروطهم»؛ أي ثابتون على الشروط الجائزة شرعاً التي اتفقوا عليها، ما لم تخالف حكماً شرعياً⁹.

الترمذي، «سنن الترمذي»، كتاب الأحكام، رقم 1352؛ وابن ماجه، «سنن ابن ماجه»، رقم 2353 مختصراً. وحكم الحديث: حسن.

ومن ثم ينبغي التمييز بين الإقناع والنصح من جهة، والإكراه والإجبار من جهة أخرى.

3. إسقاط بعض الحقوق الشرعية

قد يركز بعض الحلول الاجتماعية على إنهاء النزاع دون النظر في حقوق الزوجة أو الزوج أو الأبناء، مثل النفقة والحضانة والمهر والحقوق المالية.

والإصلاح الذي يؤدي إلى ظلم أحد الأطراف لا يحقق المقصد الشرعي من الصلح.

4. التعامل مع الطلاق باعتباره عيبًا قليلًا مطلقًا

المحافظة على الأسرة مقصد مهم، لكن الشريعة لم تجعل استمرار الزواج واجبًا في جميع الظروف؛ فإذا استحکم الشقاق وتعذر الإصلاح، شرعت الشريعة الطلاق وغيره من الوسائل المشروعة.

قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ﴾ [النساء: 130]

المطلب السادس: نقص التأهيل الشرعي لدى بعض القائمين بالإصلاح

من القضايا التي تستحق الدراسة أن المكانة الاجتماعية لا تساوي بالضرورة التأهيل العلمي في الفقه الأسري.

فشيخ القبيلة قد يكون صاحب خبرة كبيرة في العلاقات الاجتماعية والمصالحة، ولكنه قد لا يكون متخصصًا في أحكام الزواج والطلاق والخلع والفسخ والنفقة والحضانة والعدة.

وهنا ينبغي عدم الخلط بين نوعين من المعرفة:

المعرفة الاجتماعية التي تساعد على فهم العلاقات القبلية والعائلية، والمعرفة الشرعية التي تمكن من معرفة الحكم الشرعي.

والحل الأمثل ليس إقصاء شيخ القبيلة من عملية الإصلاح، وإنما دمج الخبرة الاجتماعية بالمعرفة الشرعية، بحيث يعمل شيخ القبيلة بالتعاون مع عالم أو فقيه مختص بالقضايا الأسرية عند الحاجة.

وهذا النموذج أكثر توافقاً مع طبيعة المجتمع الصومالي؛ لأنه يحافظ على الدور الاجتماعي لشيخ القبائل، وفي الوقت نفسه يضمن الرجوع إلى الحكم الشرعي في المسائل التي تحتاج إلى فتوى أو معرفة فقهية متخصصة.

المطلب السابع: قصور بعض الأساليب العرفية التقليدية أمام مشكلات الأسرة المعاصرة

تواجه الأسرة الصومالية المعاصرة مشكلات تختلف في بعض جوانبها عن المشكلات التي كانت سائدة في المجتمع التقليدي ومن أمثلة ذلك:

الخلافات المرتبطة بالعمل والدخل.

هجرة أحد الزوجين.

الزواج عبر وسائل التواصل.

اختلاف مستوى التعليم.

تغير أدوار الرجل والمرأة.

الخلاف حول تربية الأبناء.

تأثير وسائل التواصل الاجتماعي.

المشكلات النفسية والاجتماعية.

النزاعات المالية.

الخيانة الزوجية وفقدان الثقة.

تعدد الزوجات وما قد يصاحبه من نزاعات.

العنف الأسري.

وقد بحث عبدالوهاب علي مؤمن في واقع الأسرة الصومالية، وخلص إلى أن الخلافات الزوجية المعاصرة ترتبط بعوامل اقتصادية وتربوية واجتماعية، إضافةً إلى ضعف الحوار وغياب بعض مراكز الإرشاد والاستشارات الأسرية¹⁰.

وهذا يقتضي تطوير آليات الإصلاح بحيث لا تقتصر على المصالحة التقليدية، بل تستفيد كذلك من الاستشارة الأسرية والاجتماعية والنفسية، مع مراعاة الضوابط الشرعية.

المطلب الثامن: من إنهاء النزاع إلى تحقيق الإصلاح المستدام

من أهم القضايا المنهجية التي ينبغي التأكيد عليها أن نجاح الإصلاح لا يقاس بمجرد خروج الزوجين من مجلس الصلح وهما متفقان على الاستمرار في الزواج.

فالصلح الحقيقي ينبغي أن يعالج جذور المشكلة.

فإذا كان سبب النزاع سوء إدارة المال، فينبغي وضع اتفاق واضح حول المسؤوليات المالية.

وإذا كان السبب تدخل الأقارب، فينبغي تحديد حدود التدخل.

وإذا كان السبب سوء التواصل، فينبغي توجيه الزوجين إلى أساليب الحوار.

وإذا كان النزاع متعلقاً بتربية الأبناء، فينبغي الاتفاق على منهج واضح.

أما إذا كان النزاع متعلقاً بالعنف أو الضرر الشديد، فلا ينبغي التعامل معه باعتباره مجرد خلاف عادي يحتاج إلى تنازل سريع من الطرف المتضرر.

وهذا ينسجم مع مقصد الشريعة في الإصلاح؛ إذ قال تعالى: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: 35].

مؤمن، عبد الوهاب علي، «واقع الأسرة الصومالية في ظل المتغيرات المعاصرة»، مصدر سابق؛ بيانات النشر غير مستكملة في الأصل.

المبحث الثالث: تقويم الممارسة العرفية والضوابط الشرعية للإصلاح الأسري

يمثل ضبط عملية الإصلاح الأسري بالمعايير الشرعية مرحلة أساسية في معالجة الخلافات الزوجية؛ لأن المقصود من الإصلاح في المنظور الإسلامي ليس مجرد إنهاء النزاع بصورة سريعة، وإنما تحقيق العدل، وحفظ الحقوق، ورفع الضرر، وإعادة المودة والاستقرار متى أمكن ذلك. ومن هنا فإن دراسة واقع الإصلاح الأسري في المجتمع الصومالي تقتضي تحديد الضوابط الشرعية التي ينبغي أن تحكم تدخل الأسرة وشيوخ القبائل والمصلحين.

المطلب الأول: مشروعية الإصلاح بين الزوجين

أولى الإسلام عناية كبيرة بإصلاح العلاقة الزوجية، ولم يجعل الطلاق هو الخيار الأول عند ظهور الخلاف، بل شرع مجموعة من الوسائل التي تهدف إلى احتواء النزاع قبل وصوله إلى الانفصال.

قال تعالى:

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النساء: 35]

وتكشف الآية عن أصل مهم في معالجة الخلافات الأسرية، وهو الاستعانة بأشخاص من أهل الزوج وأهل الزوجة للمساعدة في معرفة أسباب النزاع والسعي إلى الإصلاح.

وهذا المبدأ يمكن أن يتوافق بدرجة كبيرة مع البيئة الاجتماعية الصومالية؛ إذ إن تدخل أفراد الأسرة وكبار المجتمع في حل النزاعات يمثل جزءاً من البنية الاجتماعية التقليدية.

غير أن الآية لا تعني أن كل تدخل عائلي صحيح، وإنما ينبغي أن يكون هدف الحكّمين الإصلاح، لا الانتصار لأحد الطرفين.

المطلب الثاني: العدل أساس الإصلاح الأسري

يعد العدل من أهم الضوابط التي ينبغي أن يتحلى بها المصلح، سواء كان عالماً أو شيخ قبيلة أو أحد أفراد الأسرة.

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: 90]

وقال سبحانه: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: 8]

وعليه، فلا يجوز للمصلح أن ينحاز إلى الزوج لمجرد كونه رجلاً، ولا إلى الزوجة لمجرد كونها من عائلته، كما لا يجوز أن يكون الانتماء القبليّ معياراً لتحديد صاحب الحق.

وتزداد أهمية هذا الضابط في المجتمع الذي ترتبط فيه العلاقات الأسرية بالعلاقات العشائرية؛ لأن النزاع الزوجي قد يتحول أحياناً من مشكلة بين زوجين إلى نزاع بين عائلتين.

ومن هنا ينبغي أن تكون الشريعة والعدل معيار الحكم، لا الانتماء القبليّ.

المطلب الثالث: حفظ حقوق الزوجين وعدم إسقاطها بغير حق

من الأخطاء المنهجية في بعض صور الإصلاح التركيز على إنهاء النزاع دون تحديد الحقوق المترتبة عليه. والشريعة الإسلامية قررت للزوجة حقوقاً مالية ومعنوية، كما قررت للزوج حقوقاً، وجعلت على كل طرف واجبات تجاه الآخر.

قال تعالى: ﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: 228]

وقال سبحانه: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: 19]

وقال النبي ﷺ: «خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي» 11.

الترمذي، «سنن الترمذي»، كتاب المناقب، رقم 3895 قال الترمذي: حسن غريب؛ وصححه الألباني.

وعليه، فإن الإصلاح الناجح لا يكفي بقول: «تصالحا»، بل ينبغي أن يبحث في أسباب النزاع وحقوق كل طرف، وأن يضع حلولاً عملية قابلة للتنفيذ.

المطلب الرابع: عدم الإكراه على الصلح

من أهم الضوابط التي ينبغي مراعاتها أن الصلح لا يتحول إلى وسيلة لإجبار أحد الزوجين على قبول ما لا يرضاه.

فالصلح في أصله اتفاق بين أطراف النزاع على إنهائه بطريقة مشروعة، ولا ينبغي أن يكون مجرد استسلام للطرف الأضعف تحت ضغط العائلة أو القبيلة.

وقد قال الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 29]

والتراضي وإن ورد في سياق المعاملات المالية، إلا أن أصل اعتبار الرضا وعدم الإكراه مقرر في الشريعة. وفي قضايا الأسرة بصورة خاصة ينبغي الحذر من الضغوط الاجتماعية؛ فقد تقبل الزوجة مثلاً بالعودة إلى زوجها خوفاً من موقف أهلها أو قبيلتها، لا اقتناعاً منها بصلاح استمرار الحياة الزوجية. ومن هنا فإن المصلح ينبغي أن يفرق بين النصح والإقناع وبين الإكراه والضغط الاجتماعي.

المطلب الخامس: مراعاة الضرر في الإصلاح

لا يصح أن يكون الحفاظ على الزواج هدفاً منفصلاً عن رفع الضرر.

قال تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِنَعْتَدُوا﴾ [البقرة: 231]

وقال النبي ﷺ: لا ضرر ولا ضرار¹².

أبو داود، «سنن أبي داود»، رقم (316)، واللفظ له، ومسلم، «صحيح مسلم»، رقم (332)، وابن ماجه، رقم (642)، باختلاف يسير.

وبناءً على ذلك، فإن وجود العنف الجسدي أو الإيذاء المستمر أو التهديد أو الاعتداء الخطير يستوجب معالجة خاصة، ولا يكفي في مثل هذه الحالات مطالبة الطرف المتضرر بالتنازل من أجل المحافظة على سمعة الأسرة أو القبيلة.

وهذا جانب مهم في تطوير آليات الإصلاح الأسري في المجتمع الصومالي؛ إذ ينبغي أن يكون رفع الضرر وحماية الطرف المتضرر جزءاً من عملية الإصلاح.

المطلب السادس: الكفاءة العلمية للمصلح

ليس كل من يمتلك مكانة اجتماعية قادراً بالضرورة على معالجة جميع القضايا الأسرية. فالقضايا المتعلقة بالطلاق والخلع والفسخ والنفقة والحضانة والعدة والميراث وغيرها من المسائل تحتاج إلى معرفة شرعية وفقهية دقيقة.

وفي المقابل، فإن شيخ القبيلة قد يمتلك خبرة واسعة في طبيعة العلاقات الاجتماعية والعشائرية، وقد تكون خبرته مفيدة جداً في تحقيق التواصل بين الأطراف.

وعليه، فإن الحل الأمثل لا يتمثل في إلغاء الدور القبلي، وإنما في تطويره وتأهيله.

ويمكن اقتراح نموذج يقوم على ثلاثة عناصر:

الشيخ الاجتماعي + العالم الشرعي + المختص الأسري/الاجتماعي.

فيكون دور شيخ القبيلة في التواصل والمصالحة، ودور العالم في بيان الحكم الشرعي، ودور المختص في معالجة الجوانب النفسية والاجتماعية المعقدة.

وهذا النموذج أكثر قدرة على التعامل مع الأسرة الصومالية المعاصرة من الاعتماد على طرف واحد.

المطلب السابع: ضوابط اعتبار العرف الصومالي

لا يرفض الإسلام العادات الاجتماعية مجرد كونها عادات، وإنما ينظر إلى مضمونها ومدى توافقها مع الشريعة.

ومن القواعد الفقهية المقررة: «العادة محكمة.»

لكن اعتبار العرف مقيد بألا يعارض نصاً شرعياً أو قاعدة قطعية.

وعليه يمكن تقسيم الأعراف المتعلقة بالإصلاح الأسري إلى ثلاثة أنواع:

عرف صحيح: يوافق الشريعة ويحقق المصلحة، مثل اجتماع كبار الأسرة للإصلاح.

عرف فاسد: يتعارض مع حكم شرعي، مثل إجبار أحد الزوجين على إسقاط حق ثابت له.

عرف يحتاج إلى تنظيم: وهو ما لا يتعارض في أصله مع الشريعة، لكنه قد يؤدي في بعض تطبيقاته إلى نتائج غير عادلة.

وهذا التقسيم يساعد على تجاوز النظرة الثنائية التي تجعل القضية إما «شريعة» أو «عرفاً»، ويتيح بناء نموذج تكاملي يستفيد من العرف الصحيح ويستبعد ما يخالف الشريعة.

المطلب الثامن: نحو نموذج صومالي معاصر للإصلاح الأسري

يمكن بناء نموذج عملي لحل الخلافات الأسرية في المجتمع الصومالي من خلال مراحل متدرجة:

المرحلة الأولى: الإصلاح داخل الأسرة. يبدأ الحوار بين الزوجين بصورة هادئة، مع تحديد سبب الخلاف.

المرحلة الثانية: تدخل الحكيمين من العائلتين. استناداً إلى قوله تعالى:

﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: 35]

المرحلة الثالثة: الاستشارة الشرعية. إذا تعلق النزاع بحكم فقهي، يرجع الطرفان إلى عالم أو جهة شرعية مؤهلة.

المرحلة الرابعة: الاستشارة الأسرية المتخصصة. في المشكلات النفسية أو التربوية أو الاجتماعية المعقدة.

المرحلة الخامسة: الصلح الموثق. ينبغي أن تكون بنود الاتفاق واضحة، خصوصاً فيما يتعلق بالنفقة والحضانة والسكن والتزامات الزوجين.

المرحلة السادسة: المتابعة. لا ينبغي أن تنتهي عملية الإصلاح بمجرد توقيع الاتفاق، بل يستحسن وجود متابعة للتأكد من زوال أسباب النزاع..

المبحث الرابع: بناء النموذج التكاملي المقترح للإصلاح الأسري

بعد بيان مكانة الأسرة في المجتمع الصومالي، وبيان طبيعة العرف ودور شيوخ القبائل، ثم تحديد الضوابط الشرعية للإصلاح الأسري؛ يأتي هذا المبحث لتقويم الممارسة الواقعية، والكشف عن أبرز مواطن القوة والقصور فيها، ثم اقتراح نموذج يمكن أن يستفيد من إيجابيات العرف دون أن يجعله مقدماً على أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: الجوانب الإيجابية للممارسة القبليّة في الإصلاح الأسري

لا يمكن دراسة الدور الذي يؤديه شيوخ القبائل في المجتمع الصومالي من خلال التركيز على جوانب القصور وحدها؛ إذ إن لهذا الدور جوانب إيجابية مهمة، جعلته حاضراً في معالجة النزاعات الاجتماعية والأسرية.

ومن أبرز هذه الجوانب:

أولاً: سرعة التدخل في النزاع. يمتلك شيخ القبيلة قدرة على الوصول إلى أطراف النزاع وأسرههم، مما يساعد على التدخل المبكر قبل أن يتطور الخلاف إلى قطيعة أو طلاق.

ثانيًا: المعرفة بالسياق الاجتماعي. يملك شيوخ القبائل معرفة واسعة بالعلاقات بين العائلات، وبطبيعة المجتمع المحلي، وهو ما قد يساعد في فهم خلفيات النزاع.

ثالثًا: القدرة على جمع الأطراف. قد يكون حضور شيخ القبيلة عاملاً مساعداً في جمع الزوجين وأفراد العائلتين حول مائدة الحوار.

رابعًا: المحافظة على العلاقات الاجتماعية. يسعى الإصلاح القبلي غالباً إلى منع تحول الخلاف الزوجي إلى نزاع بين العائلات أو العشائر، وهو مقصد اجتماعي مهم.

خامساً: تقليل تكاليف النزاع. يمكن للوساطة المحلية أن تتيح حل بعض الخلافات بصورة أسرع وأقل تكلفة من الإجراءات الطويلة.

ومن ثم فإن الدراسة العلمية لا ينبغي أن تنطلق من رفض الوساطة القبليّة، بل من محاولة تقويمها وتطويرها وربطها بالمرجعية الشرعية والمؤسسية.

المطلب الثاني: مواطن القصور في بعض ممارسات الإصلاح القبليّ

مع أهمية الدور الاجتماعي لشيوخ القبائل، فإن بعض الممارسات قد تواجه إشكالات تؤثر في عدالة الحل وفاعليته.

أولاً: ضعف التأهيل الفقهي في بعض القضايا

قد يتولى شخص ذو مكانة اجتماعية قضية تتعلق بالطلاق أو الخلع أو الفسخ أو النفقة أو الحضانة، مع أن الحكم فيها يحتاج إلى معرفة فقهية دقيقة.

وهنا يظهر الفرق بين الخبرة الاجتماعية والاختصاص الشرعي.

فالخبرة الاجتماعية مهمة في تقريب النفوس، لكنها لا تكفي وحدها لتحديد الحكم الشرعي.

ثانيًا: تغليب الانتماء القبليّ

من أخطر مواطن القصور أن يتحول النزاع من قضية أسرية إلى قضية تتعلق بمكانة القبيلة أو العائلة.

وقد يؤدي ذلك إلى انحياز المصلح إلى الطرف الذي ينتمي إلى قبيلته أو إلى عائلته.

وهذا يتعارض مع مبدأ العدل الذي قال الله تعالى فيه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ

لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: 135]

ثالثاً: اختزال الإصلاح في إنهاء النزاع

قد يكون الهدف العملي أحياناً هو الوصول إلى اتفاق سريع، دون تحليل أسباب الخلاف.

وهذا قد يؤدي إلى عودة المشكلة بعد فترة قصيرة.

فالإصلاح الحقيقي لا يعني فقط أن يتوقف الشجار، بل يعني معالجة الأسباب التي أدت إليه.

رابعاً: الضغط الاجتماعي على أحد الطرفين

قد تتعرض الزوجة أو الزوج لضغط من الأسرة أو القبيلة لقبول حل معين خشية العيب الاجتماعي أو

المحافظة على سمعة العائلة.

وقد يؤدي هذا إلى ما يمكن تسميته «الصلح القسري»، وهو صلح ظاهري لا يعالج المشكلة الحقيقية.

خامساً: عدم مراعاة خصوصية الخلافات الزوجية

بعض القضايا الزوجية تتعلق بأسرار شديدة الخصوصية، ونقل تفاصيلها إلى عدد كبير من أفراد العائلة أو

القبيلة قد يزيد المشكلة تعقيداً.

ومن هنا ينبغي أن تكون عملية الإصلاح قائمة على السرية وحماية خصوصية الأسرة.

المطلب الثالث: أثر التغيرات الاجتماعية في كفاءة الأساليب العرفية التقليدية

شهد المجتمع الصومالي خلال العقود الأخيرة تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية واسعة، أثرت في طبيعة الأسرة وعلاقاتها.

وقد أشار عبدالوهاب علي مؤمن إلى التحولات التي أصابت الأسرة الصومالية، ومن بينها تغير شكل الأسرة من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية في كثير من الحالات، وتغير وظائف الأسرة، وظهور مشكلات مثل الخلافات الزوجية والعنف الأسري والطلاق وضعف التواصل بين الأقارب¹³.

وهذه التحولات تعني أن بعض الأدوات التقليدية التي كانت مناسبة لبيئة اجتماعية سابقة قد تحتاج إلى تطوير لتناسب الأسرة المعاصرة.

فعلى سبيل المثال، أصبحت الأسرة تتعامل مع قضايا جديدة تتعلق بالتعليم والعمل والهجرة والتواصل الرقمي والإدارة المالية وتربية الأبناء والعلاقات العابرة للحدود.

ولهذا فإن الإصلاح الأسري المعاصر يحتاج إلى معرفة متعددة الأبعاد، تجمع بين:

الفقه الإسلامي + علم الاجتماع + علم النفس الأسري + الخبرة المجتمعية.

المطلب الرابع: الفرق بين الإصلاح الشرعي والإصلاح العرفي

يمكن توضيح الفرق بين النموذجين من خلال العناصر الآتية:

وهذا الجدول لا يعني أن كل إصلاح قبلي مخالف للشريعة، وإنما يوضح أن العرف يحتاج إلى معيار شرعي يضبطه.

مؤمن، عبد الوهاب علي، «واقع الأسرة الصومالية في ظل المتغيرات المعاصرة»، مصدر سابق؛ بيانات النشر غير مستكملة في الأصل.

المطلب الخامس: النموذج المقترح للتكامل بين الشريعة والعرف

تقترح الدراسة نموذجًا تكامليًا يمكن تسميته:

«النموذج الصومالي للإصلاح الأسري المتكامل.»

ويقوم على أربعة أطراف:

الأسرة: تبدأ بمحاولة الحوار ومعالجة المشكلة داخليًا.

شيخ القبيلة أو الشخصية الاجتماعية: يتولى الوساطة وتقريب وجهات النظر.

العالم أو المستشار الشرعي: يحدد الأحكام والحقوق الشرعية.

المختص الأسري أو الاجتماعي: يتدخل في المشكلات النفسية والتربوية والاجتماعية المعقدة.

ويعمل هؤلاء وفق ترتيب محدد، بحيث لا ينفرد طرف واحد بكل مراحل القضية.

المطلب السادس: مراحل النموذج المقترح

المرحلة الأولى: التشخيص

ينبغي قبل إصدار أي حكم معرفة:

سبب النزاع.

مدة النزاع.

موقف كل طرف.

الحقوق المتنازع عليها.

وجود أطفال.

وجود عنف أو ضرر.

مدى استعداد الطرفين للإصلاح.

المرحلة الثانية: الحوار

يتم إعطاء الزوجين فرصة للتعبير عن أسباب الخلاف بعيداً عن حضور عدد كبير من الأقارب.

المرحلة الثالثة: الوساطة الأسرية

إذا تعذر الحل، يمكن اختيار شخصين مناسبين من عائلة الزوجين، وفق ما جاء في قوله تعالى:

﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: 35]

المرحلة الرابعة: الاستشارة الشرعية

إذا كانت القضية متعلقة بالطلاق أو الخلع أو الفسخ أو النفقة أو الحضانة أو غيرها من الأحكام، يُرجع إلى المتخصص الشرعي.

المرحلة الخامسة: الاستشارة الاجتماعية والنفسية

في الحالات التي يكون سببها اضطرابات التواصل أو المشكلات النفسية أو التربوية أو آثار العنف، يستفاد من المختصين.

المرحلة السادسة: الاتفاق

يجب أن يكون الحل واضحاً ومحددًا، وأن يبين التزامات كل طرف.

المرحلة السابعة: المتابعة

تتم متابعة الأسرة بعد الصلح للتأكد من استمرار الحل وعدم عودة أسباب النزاع.

المطلب السابع: معايير نجاح الإصلاح الأسري

يمكن قياس نجاح عملية الإصلاح من خلال مجموعة من المؤشرات، أهمها:

رضا الطرفين عن الحل.

عدم وجود إكراه.

حفظ الحقوق الشرعية.

زوال سبب النزاع أو انخفاضه.

عدم تكرار العنف.

حماية الأطفال من آثار النزاع.

وضوح الالتزامات بعد الصلح.

احترام خصوصية الأسرة.

توافق الحل مع الشريعة.

إمكانية متابعة الأسرة بعد الإصلاح.

وبذلك يصبح الإصلاح عملية تقاس نتائجها، وليس مجرد جلسة اجتماعية تنتهي بمجرد إعلان الصلح.

المطلب الثامن: الأثر المتوقع لتطوير منظومة الإصلاح الأسري

إن تطوير منظومة الإصلاح يمكن أن يسهم في:

الحد من الطلاق الناتج عن الخلافات القابلة للعلاج.

تقليل النزاعات بين العائلات.

حماية حقوق الزوجين.

حماية الأطفال من آثار الانفصال والنزاع.

تقليل حالات الصلح الشكلي.

الحد من استخدام الضغط القبلي.

رفع مستوى الوعي بالحقوق والواجبات الزوجية.

الاستفادة من مكانة شيوخ القبائل بطريقة أكثر فاعلية.

تعزيز حضور العلماء والمتخصصين في قضايا الأسرة.

ومن ثم فإن الهدف ليس إلغاء النظام الاجتماعي التقليدي، وإنما إعادة توجيهه ليعمل داخل إطار شرعي ومهني واضح.

المبحث الخامس: متطلبات تطوير حل الخلافات الأسرية في المجتمع الصومالي

بعد دراسة الأسس الشرعية لحل الخلافات الأسرية، وتحليل واقع الأسرة الصومالية، وبيان دور العرف وشيوخ القبائل، وتقويم مواطن القوة والقصور في الممارسة التقليدية؛ يتناول هذا المبحث النموذج المقترح الذي يمكن أن يساهم في بناء منظومة أكثر فاعلية وعدلاً في معالجة النزاعات الأسرية.

المطلب الأول: أسس النموذج المقترح

يقوم النموذج المقترح على مجموعة من الأسس، أهمها:

أولاً: اعتماد الشريعة الإسلامية مرجعية حاکمة

تظل الشريعة الإسلامية المرجعية الأساسية في القضايا الأسرية، ولا سيما فيما يتعلق بالزواج والطلاق والخلع والفسخ والنفقة والحضانة والعدة والحقوق الزوجية.

قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: 59]

وعليه، فإن العرف لا يكون بديلاً عن الحكم الشرعي، وإنما يستفاد منه فيما لا يخالف نصاً أو قاعدة شرعية.

ثانياً: الاستفادة من العرف الصومالي الصحيح

لا ينبغي إلغاء العرف الصومالي في مجال الإصلاح، لأن له وظيفة اجتماعية مهمة في تقريب العائلات ومنع اتساع النزاعات.

لكن ينبغي التمييز بين العرف الموافق للشريعة والعرف الذي قد يؤدي إلى الظلم أو إسقاط الحقوق.

ثالثاً: المحافظة على دور شيخ القبيلة

لا تقترح الدراسة إلغاء دور شيخ القبيلة، وإنما إعادة تحديد وظيفته.

فدوره الأساسي يمكن أن يكون في:

الوساطة.

تقريب وجهات النظر.

التواصل مع العائلتين.

تهدئة النزاع.

تشجيع الطرفين على الصلح.

أما إصدار الأحكام الشرعية المتخصصة فينبغي أن يكون من اختصاص أهل العلم المؤهلين.

المطلب الثاني: إعادة تأهيل شيوخ القبائل في مجال الإصلاح الأسري

من أهم المقترحات التي تقدمها الدراسة إنشاء برامج تدريبية لشيوخ القبائل والمصلحين الاجتماعيين في موضوعات الأسرة.

ويشمل التدريب:

أحكام الزواج والطلاق.

أحكام الخلع والفسخ.

حقوق الزوجين.

أحكام النفقة والحضانة.

فقه الصلح والتحكيم.

مهارات الحوار والتفاوض.

التعامل مع الغضب والنزاع.

حماية الأطفال أثناء النزاع.

السرية والخصوصية.

التعامل مع حالات العنف الأسري.

وهذا لا يعني تحويل شيخ القبيلة إلى عالم شرعي متخصص، وإنما تزويده بالقدر الذي يساعده على معرفة حدود دوره ومتى يجب عليه إحالة القضية إلى المختص الشرعي أو الأسري.

المطلب الثالث: إنشاء مراكز متخصصة للإصلاح الأسري

توصي الدراسة بإنشاء مراكز للإصلاح والاستشارات الأسرية في المدن والمناطق الصومالية، بحيث تكون هذه المراكز حلقة وصل بين:

الأسرة، وشيخ القبيلة، والعالم الشرعي، والمختص الاجتماعي أو النفسي.

ويُستحسن أن تضم هذه المراكز:

مستشاراً شرعياً.

مستشاراً اجتماعياً.

مختصاً نفسياً عند الحاجة.

وسيطاً اجتماعياً من ذوي الخبرة.

موظفاً مختصاً بتوثيق الاتفاقات.

ويساعد ذلك على الانتقال من الإصلاح الفردي غير المنظم إلى إصلاح مؤسسي قابل للمتابعة والتقييم.

المطلب الرابع: وضع ضوابط للتدخل القبلي في النزاعات الأسرية

تقترح الدراسة مجموعة من الضوابط التي ينبغي أن تحكم تدخل شيخ القبيلة أو أي وسيط اجتماعي.

الضابط الأول: الحياد

ينبغي أن يتعامل المصلح مع الطرفين بصورة عادلة، وألا يجعل الانتماء القبلي أو العائلي معياراً للحكم.

الضابط الثاني: عدم الإكراه

لا يجوز تحويل الضغط الاجتماعي إلى إجبار أحد الزوجين على قبول حل لا يرضاه.

الضابط الثالث: حفظ الحقوق

لا ينبغي أن يكون الهدف مجرد إنهاء النزاع، بل يجب أن يحفظ الحل الحقوق الشرعية للزوج والزوجة والأبناء.

الضابط الرابع: السرية

ينبغي عدم نشر تفاصيل الحياة الزوجية خارج نطاق من يحتاج إلى معرفتها لأغراض الإصلاح.

الضابط الخامس: الإحالة إلى المختص

إذا تجاوزت القضية حدود الخبرة الاجتماعية، فينبغي إحالتها إلى عالم شرعي أو مختص أسري.

المطلب الخامس: حماية الطرف المتضرر

تؤكد الدراسة أن الإصلاح الأسري لا ينبغي أن يكون على حساب الطرف المتضرر.

ففي حالات العنف أو التهديد أو الضرر المستمر، ينبغي أن يكون الهدف الأول هو حماية المتضرر، ثم دراسة إمكانية الإصلاح في ظروف آمنة.

قال تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا﴾ [البقرة: 231]

وجاء في الحديث: «لا ضرر ولا ضرار»14.

وبناء عليه، فإن مطالبة الزوجة أو الزوج بالعودة إلى الحياة الزوجية دون معالجة سبب الضرر لا تمثل إصلاحًا حقيقيًا، وإنما قد تؤدي إلى إعادة إنتاج المشكلة.

المطلب السادس: توثيق اتفاقات الصلح

من المشكلات التي قد تواجه الإصلاح التقليدي أن الاتفاقات قد تتم بصورة شفوية، مما يؤدي إلى اختلاف الأطراف لاحقًا حول ما تم الاتفاق عليه.

لذلك تقترح الدراسة توثيق الصلح كتابة، بحيث يتضمن:

أسماء الطرفين.

سبب النزاع بصورة مختصرة.

بنود الاتفاق.

الحقوق والالتزامات.

ما يتعلق بالنفقة.

ما يتعلق بالأبناء.

طريقة معالجة أي خلاف مستقبلي.

توقيع الطرفين.

توقيع المصلحين.

أبو داود، «سنن أبي داود»، رقم (316)، واللفظ له، ومسلم، «صحيح مسلم»، رقم (332)، وابن ماجه، رقم (642)، باختلاف يسير.

ولا يعني ذلك أن كل اتفاق عرفي يصبح وثيقة قضائية بمجرد كتابته، وإنما المقصود حفظ الحقوق وتقليل النزاع حول مضمون الاتفاق، مع مراعاة الأنظمة القانونية المعمول بها في الدولة.

المطلب السابع: اعتماد الإصلاح التدريجي

تقترح الدراسة ألا تتم معالجة جميع النزاعات بالطريقة نفسها، بل وفق مستويات متدرجة:

المستوى الأول: الحوار بين الزوجين.

المستوى الثاني: تدخل الأسرة القريبة.

المستوى الثالث: الحكماء من أهل الزوجين.

المستوى الرابع: شيخ القبيلة أو الوسيط الاجتماعي.

المستوى الخامس: العالم الشرعي أو المستشار الأسري.

المستوى السادس: الجهة القضائية المختصة عند تعذر الإصلاح أو وجود ضرر أو نزاع على حق يحتاج إلى حكم ملزم.

ويحقق هذا التدرج التوازن بين المحافظة على الروابط الاجتماعية وبين ضمان الوصول إلى جهة مختصة عند الحاجة.

المطلب الثامن: معالجة الأسباب لا النتائج فقط

من أهم عناصر النموذج المقترح الانتقال من معالجة نتيجة الخلاف إلى معالجة أسبابه.

فإذا كان النزاع بسبب المال، ينبغي وضع نظام واضح للإنفاق.

وإذا كان بسبب تدخل الأقارب، ينبغي تحديد حدود التدخل.

وإذا كان بسبب سوء التواصل، ينبغي تدريب الزوجين على الحوار.

وإذا كان بسبب تربية الأبناء، ينبغي الاتفاق على أسلوب تربوي مشترك.

وإذا كان بسبب الغيرة أو فقدان الثقة، ينبغي البحث عن أسبابها.

أما إذا كان السبب عنفاً أو اعتداءً، فيجب التعامل معه باعتباره مشكلة مستقلة تحتاج إلى حماية ومعالجة مناسبة.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع حل الخلافات الأسرية في المجتمع الصومالي بين الشريعة الإسلامية والعرف الصومالي، من خلال بيان الأسس الشرعية للإصلاح الأسري، وتحليل واقع الأسرة وآليات الوساطة الاجتماعية، وتقويم دور شيوخ القبائل، ثم اقتراح نموذج تكاملي يجمع بين المرجعية الشرعية والخبرة الاجتماعية والتخصص الأسري والمؤسسية القانونية.

وتبين أن الأسرة الصومالية تمتلك رصيماً مهماً من آليات الإصلاح التقليدية، وأن شيوخ القبائل قادرون على تقريب وجهات النظر واحتواء النزاع، غير أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أوجدت مشكلات أكثر تعقيداً من أن تعالج بالوسائل التقليدية وحدها. كما أن بعض الممارسات تحتاج إلى تقويم عندما تتأثر بالانتماء القبلي، أو تخلط بين الوساطة الاجتماعية وإصدار الحكم الشرعي، أو تفضي إلى إسقاط حق أو إكراه أحد الزوجين.

والنتيجة المركزية أن العلاقة بين الشريعة والعرف ينبغي أن تقوم على التكامل المنضبط: فالشريعة مرجعية حاكمية، والعرف الصحيح وسيلة اجتماعية مساعدة، وشيخ القبيلة وسيط، والعالم الشرعي مرجع في الأحكام، والمختص الأسري معين في الجوانب الاجتماعية والنفسية، والقضاء جهة للفصل والإلزام عند تعذر الإصلاح أو وجود ضرر.

أولاً: أهم النتائج

الإصلاح الأسري في الإسلام يقوم على العدل ورفع الضرر وحفظ الحقوق، ولا يقتصر على إنهاء الخصومة مؤقتاً.

العرف الصومالي مكوّن اجتماعي مؤثر، ويمكن الاستفادة منه ما دام موافقاً للشرعية ولا يؤدي إلى ظلم أو ضرر.

يؤدي شيوخ القبائل دوراً اجتماعياً مهماً، لكن المكانة الاجتماعية لا تغني عن التأهيل الشرعي والأسري في القضايا المتخصصة.

تتطلب حالات العنف والتهديد والضرر المستمر حمايةً وتدخلًا متخصصًا، ولا يصح اختزلها في مطالبة الطرف المتضرر بالتنازل.

يحتاج الإصلاح المعاصر إلى نموذج تكاملي مؤسسي يتدرج من الحوار والوساطة إلى الاستشارة المتخصصة والقضاء عند الحاجة.

يسهم توثيق اتفاقات الصلح في حفظ الحقوق وتقليل عودة النزاع بسبب اختلاف الأطراف في تفسير الاتفاق.

ثانياً: التوصيات

تعزيز الوعي المجتمعي بأحكام الأسرة وحقوق الزوجين ووسائل معالجة الشقاق.

تأهيل شيوخ القبائل والمصلحين في فقه الأسرة ومهارات الحوار والوساطة والإحالة.

إنشاء مراكز للإصلاح والاستشارات الأسرية تضم علماء شرعيين ومختصين اجتماعيين ونفسيين ووسطاء مؤهلين.

وضع ضوابط مكتوبة للإصلاح العرفي تمنع الإكراه وإسقاط الحقوق والانحياز القبلي.

إعطاء العنف والتهديد والضرر المستمر أولوية الحماية، مع مراعاة الأنظمة القانونية النافذة.
توثيق اتفاقات الصلح وتحديد الحقوق والالتزامات وآلية المتابعة، وتشجيع الدراسات الميدانية وقواعد
البيانات الوطنية.

ثالثاً: المقترحات البحثية

أسباب الطلاق في المجتمع الصومالي: دراسة ميدانية مقارنة بين المدن والمناطق الريفية.

دور شيوخ القبائل في الإصلاح الأسري: دراسة تقييمية.

العرف الصومالي في قضايا الزواج والطلاق: دراسة فقهية مقارنة.

العنف الأسري ومراكز الإصلاح الأسري في المجتمع الصومالي.

أثر الهجرة والاغتراب في استقرار الأسرة الصومالية.

الحواشي

1. القرآن الكريم.

2. ابن حنبل، أحمد، «المسند»، تحقيق شعيب الأرنؤوط). وردت الإحالات إلى المواضع والأرقام في
الحواشي).

3. ابن ماجه، محمد بن يزيد، 2009 م، «سنن ابن ماجه»، الرياض: دار الرسالة العالمية.

4. ابن منظور، محمد بن مكرم، 1414 هـ، «لسان العرب»، بيروت: دار صادر، الطبعة الثالثة.

5. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، 1413 هـ—1993 م، «الأشباه والنظائر»، بيروت: دار الكتب
العلمية، الطبعة الأولى.

6. أبو داود، سليمان بن الأشعث، 2020 م، «سنن أبي داود»، بيروت: دار الرسالة العالمية.

7. البيهقي، أحمد بن الحسين، «السنن الكبرى». «بيانات النشر غير واردة في الأصل».
8. الترمذي، محمد بن عيسى، 1998 م، «سنن الترمذي»، مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.
9. الحاكم، محمد بن عبد الله، «المستدرک». «بيانات النشر غير واردة في الأصل».
10. الدارقطني، علي بن عمر، «السنن». «بيانات النشر غير واردة في الأصل».
11. الزحيلي، وهبة، 1420 هـ—2000 م، «الأسرة المسلمة في العالم المعاصر»، دمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى.
12. الطبري، محمد بن جرير، 1422 هـ—2001 م، «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»، القاهرة: دار هجر، الطبعة الأولى.
13. القرطبي، محمد بن أحمد، 1384 هـ—1964 م، «الجامع لأحكام القرآن»، القاهرة: دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية.
14. مسلم، مسلم بن الحجاج، «صحيح مسلم». «بيانات النشر غير واردة في الأصل».
15. مؤمن، عبد الوهاب علي، 2013 م، «واقع الأسرة الصومالية في ظل المتغيرات المعاصرة»، مركز مقديشو للبحوث والدراسات؛ بيانات النشر غير مستكملة في الأصل.
16. أبو حبيب، سعدي، 1408 هـ—1988 م، «القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً»، دمشق: دار الفكر، الطبعة الثانية.

المحتويات

2.....	الملخص
6.....	المقدمة
7.....	مشكلة البحث وأسئلته
8.....	أهداف البحث
9.....	أهمية البحث
9.....	حدود البحث
10.....	منهج البحث
10.....	الدراسات السابقة
11.....	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والشرعي للإصلاح الأسري
18.....	المبحث الثاني: واقع حلّ الخلافات الأسرية في المجتمع الصومالي بين العرف والشريعة
26.....	المبحث الثالث: تقويم الممارسة العرفية والضوابط الشرعية للإصلاح الأسري
31.....	المبحث الرابع: بناء النموذج التكاملي المقترح للإصلاح الأسري
45.....	الخاتمة
47.....	الحواشي